المقدمة :

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية و نهاية المواجهة بين الكتلتين إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم و ينظم العلاقات الدولية، في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد، و برزت فيها بالمقابل مقولة نهاية التاريخ للتعبير عن انتصار الرأسمالية و اعتبارها النموذج الأمثل الذي بإمكانه بل يجب أن يحكم البشرية.

عالم ما بعد الشيوعية يطرح الكثير من التحديات على البشرية ، خاصة في أوربا الغربية ، التي يجب عليها إدارة مرحلة انتقالية مثيرة و محيرة في آن واحد، مرحلة تفصل بين نظام منهار و نظام جديد في إطار التشكل ، والذي يضاعف هذا التحدي هو أنه في اللحظة التي يتحرك فيها التاريخ في شرق أوربا و باقي مناطق العالم التي فاجأتها الأحداث بسرعة فيها الكثير من الخطر ، يدخل البناء الأوربي مرحلة جديدة من تطوره (اتفاقية أمستردام ، بعث الأورو، عمليتي التوسيع و التعميق) تستدعي الكثير من الجهد و التركيز.

في ظل هذا الواقع تحول المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي و يجسد تناقضاته و توتراته ولا توازناته ، فالمتوسط اليوم يشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل أوربا (رهان ديمغرافي ، اقتصادي ، سياسي و عسكري)، لأنه إذا كان صحيحا أن المتوسط يمثل خط التقاء بين ضفتيه ومكان لانتقال وتبادل كثيف ، فإنه صحيح كذلك كما يشير إلى ذلك **محمد أركون** يشكل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاء للرفض الموروث، وللحروب القاتلة والرغبات المدمرة (حركة الاستعمار ، تهويد فلسطين ، مشكلة قبرص ، المأساة البلقانية ...) ، فالمتوسط اليوم يفصل بين عالمين ، واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية ، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية ، في طريقها لتجسيد بناء سياسي واقتصادي موحد ، والآخر في الجنوب أهم ما يميزه: شعوب فقيرة ، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية ، نزاعات حادة ، تمزقات داخلية...

وهنا نشير إلى أنه لا توجد منطقة في العالم يتجسد فيها التعارض بين الشمال و الجنوب بهذا الشكل الحاد و القريب كما هو عليه في التخوم المتوسطية على حد تعبير JEAN CHRISTOPHE RUFFIN في كتابه'أوهام الإمبراطورية و عظمة البرابرة' و الذي اعتبر فيه المتوسط منطقة لا توازن و توتر بين الشمال و الجنوب .

يضاف لما سبق سرعة التطورات التكنولوجية و ظاهرة العولمة والتكتلات الإقليمية التي أعادت توزيع الأدوار على المستوى العالمي (الثلاثية القطبية) ، فالملاحظ اليوم أن التخلف أخذ يتركز في بعض الجهات والدول من جهة ، و من جهة أخرى نشهد دخول بعض الدول الأخرى عهد ما بعد الثورة الصناعية ، هذين المشهدين يسيران بالبشرية نحو الانقسام إلى عالمين متصارعين.

ضمن آفاق محيرة كهذه ، لا إنشاء قوات التدخل السريع ولا امتلاك القدرة على استعمال القوة بإمكانهما إطفاء الحرائق التي ستلتهم مع الوقت كل المتوسط دون استثناء إذا لم يتدارك الأمر .

وعليه يبدو أن وحده عقد حقيقي للتنمية بين ضفتي المتوسط بإمكانه ضمان الأمن الشامل و الجماعي في المنطقة ، و هو ما يستدعي جهدا أكبر من مجرد إنشاء منطقة للتبادل الحر ، إنه يستدعي مشروع مارشال جديد لفائدة دول حوض المتوسط .

حول كل هذه المعطيات جاءت فكرة هذا الكتاب لمناقشة الفرص والمحاذير التي يطرحها مشروع الشراكة الأورمتوسطية .

والسؤال المركزي المطروح في هذه الدراسة هو: هل يمكن اعتبار مشروع الشراكة الأورمتوسطية دعوة لبناء منطقة للسلام والأمن والرفاه المشترك ؟ أم محاولة لتقسيم النفوذ على غرار'سايكس بيكو' بين التكتلات الكبرى ولكن في شكل جديد ؟، بمعنى آخر هل يمثل حوض المتوسط في المحيط الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة منطقة للمواجهة أم للتعاون ؟ فضاء للتضامن أم للصراع ؟
وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا فرضيتين أساسيتين، نحاول اختبارهما هما :

1-الشراكة الأورمتوسطية مشروع يهدف إلى نسج علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة وبناء منطقة سلام و أمن واستقرار مشتركة وفق ديناميكية جديدة.

2-مشروع الشراكة الأورمتوسطية مبادرة استراتيجية أوربية ، تستجيب للتحديات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، في إطار ديناميكية العولمة/الإقليمية باعتبار حوض المتوسط مجال اقتصادي طبيعي لأوربا . وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنه في الوقت الذي يسعى الاتحاد الأوربي إلى تدعيم و تعميق مساره الاندماجي و توسيعه نحو الشرق ، تطرح مسألة علاقات الاتحاد الأوربي مع دول حوض المتوسط على عدة أصعدة ، فزيادة على الارتباط التاريخي و علاقة الجوار الجغرافي ، أوربا معنية بالوضع في حوض المتوسط لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فالمتوسط حلقة في مسار الإقليمية الذي تقوده أوربا في مواجهة الغرب الأخر بعد اختفاء نظام الأحلاف العسكرية ، الذي سمح بتشكل ثلاث كتل اقتصادية متنافسة حول كل من الولايات المتحدة و اليابان والاتحاد الأوربي ، بالنسبة لهذا الأخير حوض المتوسط و أوربا الشرقية يمثلان الفضاء المفضل لتأسيس تكتلها .

في ظل هذا الواقع استقطب موضوع الشراكة الأورمتوسطية اهتمام الساسة و الخبراء و حتى الرأي العام ، لما له من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات و مستقبل المنطقة .

لقد تعدى موضوع الشراكة الإطار النظري بعد تحوله إلى مشروع يحاول أن ينسج علاقات جديدة في المنطقة ، بين الاتحاد الأوربي من جهة وباقي الدول المتوسطية من جهة أخرى .

هذا المشروع أثار تساؤلات مختلفة عن مآلاته ، و عن الكيفية التي تسير بها علاقات أطراف هذا المشروع ، وبما أننا معنيين بصفة مباشرة بهذا المشروع ، جاءت هذه الدراسة لتعنى باستكشاف أبعاد تلك الشراكة ورهاناتها الحقيقية ، و التعرف على الفرص و التحديات التي يطرحها المشروع، لأنه يبدو أنه إذا كان الأمر واضحا و محسوما بالنسبة للموضوع في الشمال ، فإنه غامض و مازال يحيط به كثير من الضبابية في الجنوب. هذا راجع في اعتقادي لغياب الدراسات الأكاديمية من جهة ،

وكذا للأوضاع التي تعيشها معظم دول جنوب حوض المتوسط ، التي ما تزال لم تفصل في توجهاتها الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى .

لذلك حاولنا في هذه الدراسة أن نفهم هذا المشروع من خلال ثلاثة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول للتحدث عن التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي يمكن تلخيصها في:

-نهاية نظام الثنائية القطبية من الجانب الهيكلي.

-نهاية الحرب الباردة من الجانب الاستراتيجي.

-العولمة/الإقليمية من الجانب الاقتصادي.

ثم حاولنا أن نناقش انعكاسات هذه التحولات على حوض المتوسط من خلال رصد المعطيات الجديدة في المتوسط بعد الحرب الباردة والتي أجملناها في:

-مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وأثره على الأمن في المتوسط.

-تطور عملية التكامل في أوربا و أثرها على دول جنوب الحوض . .

-المرحلة الانتقالية التي تعيشها معظم دول الحوض.

و نهاية هذا الفصل خصصناها لانعكاسات التحولات الدولية على الجنوب.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة وتحليل مشروع الشراكة الأورمتوسطية، حيث حاولنا أن نفهم المنطق الذي يحكم السياسة المتوسطية الأوربية وهذا من خلال التركيز على:

-بروز التنافس الأوربي الأمريكي على الحوض.

-عملية التحول الديمقراطي في جنوب الحوض.

-تشكل ثنائية شمال/جنوب في حوض المتوسط عبر اتساع و تعمق الفوارق بين ضفتي الحوض.

-تتبع مراحل السياسة المتوسطية الأوربية ، ودراسة المبادرات التي جاءت لتؤسس لهذه العلاقات .

-التركيز على مشروع برشلونة و ذلك بالرجوع إلى بدايات المشروع أولا، ثم التوقف عند ندوة برشلونة من خلال تحليل إعلان برشلونة على أساس ثلاثة محاور: -المحور السياسي الأمني

-المحور الاقتصادي الاجتماعي

-المحور الثقافي الإنساني

الفصل الثالث والأخير ركزنا فيه على تحديات وآفاق مشروع الشراكة ، و هذا بالنظر إلى الوضع القائم فعلا و واقعا من خلال :

-التحدي الاقتصادي الاجتماعي حيث تطرقنا إلى تحدي التنمية في ظل مشكل المديونية، الذي قلص من هامش حركة الدول المدينة ، و رهن اقتصادياتها .

-التحدي الأمني حيث طرحنا مشاكل الهجرة و النمو الديمغرافي ، وعلاقتهما بالأمن الأوربي وفق المفهوم الجديد و الشامل للأمن.

-التحدي الديمقراطي و فيه حاولنا دراسة العلاقة بين التحول الديمقراطي و الاستقرار السياسي من جهة ، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

ثم قمنا بالتمعن في طبيعة الأسلوب الأوربي في تنفيذ مشروع الشراكة و قارناه بأسلوب الولايات المتحدة مع دول شمال أمريكا ، وأسلوب اليابان مع دول جنوب شرق آسيا .

وأخيرا حاولنا تطبيق تقنية السيناريو لدراسة آفاق المشروع اعتمادا على معطيات إحصائية، و فرضيات نظرية، و وضعنا ثلاثة مشاهد هي :

-سيناريو النجاح و هو مرتبط بنجاح عملية الاندماج في أوربا

-سيناريو الإخفاق وهو مبني على أساس تعطل مسار برشلونة

-سيناريو اتجاهي و هو قائم على أساس بقاء العلاقات بدون تغيرات جذرية في المستقبل.

و أود أن أشير في الأخير إلى الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة ، فبحكم أن طرفي مشروع الشراكة يعيشان تحولات عميقة (من جهة أوربا منشغلة ببناء البيت الأوربي و مسار الاندماج ومآلاته ، و من جهة أخرى دول الضفة الجنوبية تواجه مشاكل اقتصادية و سياسية خطيرة) وجدنا صعوبة كبيرة في حصر و متابعة كل الأحداث بفعل تسارعها و تكاثرها، فالحركية التي تعرفها منطقة المتوسط وتداخل سلوكات دول شمال و جنوب المتوسط تعطي فكرة عن صعوبة الدراسة. ومع الإقرار أخيرا أن هذه الدراسة هي محاولة للاقتراب من موضوع متحرك يصعب رصده، إلا أننا نعتبرها جهدا إضافيا من أجل المساهمة في فهم واستيعاب الرهانات الحقيقية في المنطقة، وهو جهد متواضع أضمه إلى جهود الباحثين من أجل تطوير قدرة تحليلية بإمكانها استيعاب ما هو مطروح و تقديم بدائل لما هو قائم .